

## مقدمة العدد التاسع

يتميز هذا العدد التاسع من المجلة بتركيزه على قرارات التحكيم الداخلي اللبناني وعلى نشر بعض الاجتهاد التحكيمي الدولي، بالإضافة الى جمع ونشر اعمال المؤتمر المخصص للتحكيم والتوفيق الذي نظّمته جمعية المصارف في لبنان.

ومن أجل الحؤول دون اي التباس، نوضح ان نشر القرارات التحكيمية التي تُولف موضوع منازعة قضائية علنية، والتي يصدر بصدها حكم او قرار قضائي، انما تصبح علنية وتخرج بالتالي عن ملكية فرقاء التحكيم، مما يجعلها قابلة للنشر. اما القرارات التي لم تُولف مدار مناقشة علنية امام القضاء، فاننا نشير الى فرقتها بما يحافظ على السرية... إلا اننا نخرج عن هذه القاعدة عندما يجيز لنا فريق، او المحكمة التحكيمية، نشر القرار التحكيمي.

اما على صعيد آخر، ولان التحكيم، على ما يبدو، هو الدليل على النجاح في حقل الامتياز المهني، يسر هذه المجلة ان تحتفل على طريقها بتعيين احد اعضاء لجنة تحريرها، الدكتور حمزة حداد، وزيرا للعدل في المملكة الاردنية الهاشمية، اذ يشرفنا، وبموافقته، ادراج اسمه في عداد مجلس ادارة المجلة، عل ذلك يحمل في طياته كل ما نكن له من صداقة ومودة.

وبذلك، ومع صدور هذا العدد التاسع تضحى "المجلة اللبنانية للتحكيم العربي والدولي"، التي بدأت كمشروع طموح، حقيقة ملموسة تشهد اهتماما من قبل المعنيين بالتحكيم الداخلي والدولي في لبنان والعالم العربي، كما من قبل الجامعات والمكاتب القانونية في العالم.

ومع نهضة التحكيم التي يشهدها لبنان والشرق الاوسط، والثقة المتزايدة الممنوحة له كوسيلة لفض الخلافات على الصعيدين الداخلي والدولي، يبرز وجه تشريعي ونظام قضائي قابلان لملاقاة الاهتمامات والتجارة الدولية في ما يتم بانجازه في الدول العربية.

لذلك، كان لا بد من جمع أبرز وأهم ما يعنى بالتحكيم ونشره بصورة دورية بهدف اطلاع جميع المعنيين على واقع التحكيم ومواكبة كافة مستجداته على صعيد القانون المقارن، وذلك بذهنية الانفتاح، تقريبا للمسافات وللنظم القانونية والتشريعية على وجه العموم.

فبعد ان تأسست "المجلة اللبنانية للتحكيم العربي والدولي"، برعاية واشتراك أبرز القانونيين والاختصاصيين الغربيين والعرب الذين رافقوا تطور الثقافة القانونية في ميادين التحكيم، فقد شئنا ان نعرفكم عليها مجددا، ولو بصورة سريعة،

تصدر "المجلة اللبنانية للتحكيم العربي والدولي" بالتعاون مع المركز اللبناني للتحكيم ومع الجمعية اللبنانية للتحكيم.

تنشر في اعدادها العادية:

**اولا:** مقالات قانونية وفقهية وأبحاث باللغات العربية والفرنسية والانكليزية، بتنوع مستمر للاقلام والمواضيع الموزعة على أكبر عدد ممكن من الدول العربية والغربية.

**ثانيا:** اجتهاد المحاكم (احكام قضائية وقرارات ومبادئ قانونية مقررة) في مجال التحكيم الداخلي والدولي وقرارات تحكيمية لبنانية وعربية.

**ثالثا:** أهم التشريعات العربية والاجنبية والانظمة التحكيمية في الدول العربية وفي القانون المقارن كما والانظمة المتبعة في عقود التجارة الدولية.

**رابعا:** حالات واخبار التحكيم والمنشورات باللغات العربية والفرنسية والانكليزية ("ببليوغرافيا").

اما **الاعداد الخاصة**، فانها التي تعنى بصورة محددة بالمؤتمرات وبموضوعات بارزة، لكي يطالع متابعو المجلة على ابرز ما يستجد في هذا المضمار.

مع الاشارة الى ان المجلة تنشر منذ ثلاث سنوات على الانترنت بثلاث لغات، ويمكن مراجعة فهارسها على العنوان الالكتروني التالي: <http://www.dm.net.lb/rla>

وهكذا باتت هذه المجلة بالفعل مجلة لبنانية للقانون والانظمة التحكيمية المقارنة في الحقلين العربي والدولي. وقد أصدرت حتى اليوم، في تسع اعداد وعدد خاص، امالا قانونية واجتهادات قضائية وتحكيمية توزعت كما يلي:

— **العدد الاول** نشرت فيه اجتهادات ومقالات تتناول بصورة خاصة:

- الاجتهاد التحكيمي الداخلي والدولي اللبناني.
- الرقابة على القرارات التحكيمية.
- وسائل فض الخلافات في المناقصات الدولية.
- القانون المصري الجديد للتحكيم.
- قانون التحكيم في تونس.
- التحكيم في سلطنة عمان والدول العربية.
- البند التحكيمي في عقود التمثيل التجاري الدولي.

— **العدد الثاني** تناول بصورة خاصة:

- التحكيم في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج.
- تنفيذ قرارات المحاكم والتحكيم الاجنبية في القانون الاردني.
- قرارات تحكيمية في الاجتهاد اللبناني.
- مؤتمر دمشق حول الطرق البديلة لحل المنازعات.
- قانون التحكيم للمملكة المتحدة (1996).

— العدد الثالث خصص لآعمال مؤآمر آآكيم العربي الاوروبى (المنعقد فى

ببىروت

فى كانون الاول 1996).

— العدد الرابع نشرت فىه دراسآت عن :

— العقود الائآمانية فى لبنان (قانون 96/520).

— ملحق الاآفاق القضائى ببين لبنان وسوريا.

— انضمام لبنان الى معاهدة نيويورك لعام 1958.

— اآفاق آآكيم والصيغة النموذجية.

— فض المنازعات وفقا لاتفاقية نيويورك والقانون النموذجى، ووفقا

لشروط

الفيدىك المتعلقة بالعقود.

— مشرور قانون آآكيم فى الاردن لسنة 1995.

— الاعآراف بقرارات آآكيم وتنفيذها فى البآرين.

— القانون الانكليزى الجديء للآكيم لعام 1996.

— العءدان الخامس والسادس خصصا لآعمال مؤآمر الكويت آول آآكيم

آآارى

الءولى (نيسان 1997).

— العدد السابع عرض الاجآهءاءات المتعلقة بالآكيم فى لبنان والءول العربية.

— العدد آآامن آوى، بالاضافة الى آآآلف المقآالات، احكام وانظمة آآكيم فى

الءول العربية ولدى غرفة آآارة الءولية.

— العدد الخاص خصص لءراسة بقلم الءكتور عبد الحميد الاحءب لاتفاقية نيويورك

لعام 1958.

واذ نآمل ان آؤمن هذه المآلة آواصلا مستمرا لءروب آآكيم، وآعارفا وآفاعلا

ونقاشا ببين رجال القانون فى آآآلف الءول العربية والاقآار، نرجو موافآنا بما يزىء من

معلومات ومقآالات واجآهءاءات وقرارات آآكيمية، لما فىه المصلحة المشآركة.

ابراهيم نجار